خادم الحرمين يغادر المستشفى بعد عملية جراحية ناجحة

الرياض - ا ف ب، د ب ا - أعلن الديوان الملكي السعودي ان خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز غادر، امس، المستشفى حيث أمضى 4 أسابيع تقريبا وخضع لعملية جراحية في الظهر.

وذكر في بيان ان الملك عبد الله (89 عاما) «غادر مساء اليوم (امس) مدينة الملك عبدالعزيز الطبية للحرس الوطني في الرياض بعدما منَّ الله جل جلاله عليه بالصحة والعافية».

وكان الملك عبد الله أُدخل المستشفى في 17 نوفمبر واخضع للعملية، ثم ظهر للمرة الاولى في 28 نوفمبر على شاشة التلفزيون مستقبلا كبار الامراء.

وكان الديوان الملكي أعلن ان الملك خضع لعملية جراحية «تكللت بالنجاح»، مشيرا الى ان «تم تثبيت التراخي في الرابط المثبت اعلى الظهر».

وذكرت وكالة الانباء السعودية ان خادم الحرمين وجه خالص شكره وامتنانه «لأبنائه وبناته شعب المملكة العربية السعودية على مشاعرهم النبيلة تجاهه».

كما عبر عن خالص شكره وتقديره لكل من سأل أو بعث بتمنياته له بالصحة والعافية من أصحاب الجلالة والفخامة والسمو قادة الدول العربية والإسلامية والصديقة.

خادم الحرمين مغادرا المستشفى

أنصار «الحراك» يتظاهرون في لحج وأبين رفضاً للحوار

هادي: أنا وصالح قياديان في «الشعبي» ... وعلى كل منا تحمل الآخر

| صنعاء - من طاهر حيدر |

نفى الرئيس اليمني الانتقالي عبد ربه منصور هادي توجيه أي اتهام للرئيس السابق علي عبدالله صالح ذكرتها وسائل الإعلام.

وقال خلال اجتماع له مع اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام (حزب صالح وهادي) ان «ما ذكر عار من الصحة وان الحصانة هي ليست لعلي عبدالله صالح فقط بل هي لبقية الفرقاء السياسيين الذين حكموا معه وهم كثيرون».

واضاف: «انا وعلي صالح قياديان في الحزب، وعلى كل منا أن يتحمل الآخر، وأنه يوافق على أن قرار المؤتمر، هو ما تقرره اللجنة العامة، وأن لها الحق في محاسبة من يخطئ، سواء كان علي صالح أو عبدربه هادي».

من جانبه، قال المحلل السياسي المستقل نبيل الصوفي لـ «الراي»: «أظن ان موقف الرئيس هادي متقدم جدا، لكنه لم ينعكس ولا حتى في سطر واحد في الخبر الرسمي عن الاجتماع، الذي اغفل جوهر الاجتماع، وهو أهم من الخلاف بين صالح وهادي، والمتعلق بموقف أعضاء المؤتمر الشعبي العام، مما يجري حاليا على الساحة اليمنية، من اقصاء لكوادر الحزب، ونسب التمثيل في مؤتمرالحوارالوطني».

الى ذلك (يو بي آي)، تظاهر الآلاف من عناصر «الحراك الجنوبي « في محافظتي لحج وأبين في جنوب اليمن، امس، مطالبين بعدم المشاركة في الحوار الوطني المقرر عقده في صنعاء مطلع العام المقبل.

وجابت تظاهرة مدينة جعار ثاني أكبر مدن محافظة أبين في الجنوب شوارع المدينة مرددين هتافات تطالب بعدم المشاركة في الحوار الوطني المقرر عقده في صنعاء مطلع العام المقبل وحملوا لافتات كتب على بعضها: « لا حوار لا حوار مع الأشرار»، و«القاعدة صناعة رجال الدين الشماليين»، و« الحراك سيلاحق فلول القاعدة في كل الجنوب».

وطالب المتظاهرون بمحاكمة المتسببين بقتل عدد من عناصر الحراك في محافظة الضالع الأسبوع الماضي خلال مواجهات مع قوات الجيش اليمني التي وصفوها بقوات «المحتل الشمالي».

وألقى رئيس مجلس الحراك بمديرية خنفر التابعة لجعار سيف سالم أبو فارس كلمة في التظاهرة تطرق فيها إلى رفض الحوار الوطني، مشددا على ان «نضال الحراك سيستمر بطرق سلمية ولن ينجر الى السلاح الذي يريد المتنفذون في الشمال جره إليه».

ورفع المتظاهرون صور الرئيس الجنوبي السابق علي سالم البيض وأعلام دولة الجنوب التي كانت مستقلة حتى مايو العام 1990.

وفاة مؤسس «العدل والإحسان» المحظورة في المغرب

الرباط - ا ف ب - أعلنت جماعة «العدل والاحسان» الاسلامية المحظورة في المغرب وفاة شيخها ومؤسسها عبد السلام ياسين عن 84 سنة.

وقال الناطق الرسمي باسم الجماعة فتح الله ارسلان ان الشيخ ياسين توفي صباح امس في احدى العيادات الخاصة بسبب «مضاعفات نزلة برد عابرة». وعبد السلام ياسين مولود في سبتمبر العام 1928. وهو شيخ أكبر الجماعات الإسلامية المغربية جماعة «العدل والإحسان».

وعمل موظفا سابقا في وزارة التربية في المغرب، ثم مدرسا واستاذا وبعدها مفتشا لينتقل بعدها الى الدعوة الإسلامية، ويؤسس جماعة «العدل والاحسان» في العام 1973.

عرف ياسين بمعارضته الشديدة لحكم الملك الراحل الحسن الثاني، عندما وجه له سنة 1974 رسالة «نصح» بعنوان «الإسلام أو الطوفان»، قضى بسببها 3 سنوات وستة أشهر في السجن من دون محاكمة ثم أرسل الى مستشفى الأمراض العقلية.

إصابة عنصري شرطة بهجوم استهدف مركزاً أمنيا في بنغازي

طرابلس، واشنطن - د ب أ، ا ف ب - ذكرت «وكالة الأنباء الليبية» أن مركز شرطة الفويهات في بنغازي تعرض ليل اول من امس، لهجوم من قبل عناصر مجهولة.

وأوضحت أن أحد العناصر قام برمي عبوة ناسفة من سيارة، ما أسفر عن إصابة عنصرين من شرطة المرور كانا داخل سيارة دورية متوقفة بشكل موقت أمام المركز.

وقال مصدر أمني للوكالة إن «الدوريات الأمنية تمكنت من القبض على أحد المشتبه بهم بعد تعميم أوصاف السيارة التي استخدمت في الهجوم». وذكر أنه تم نقل المصابين على الفور لأحد المستشفيات، وأن حالة أحدهما خطيرة، والآخر متوسطة.

تتمات

الدويسان ومعركة

ان «التصويت اليدوي لا يجدي، وهو استخدم في غفلة من الزمن، بدليل ان استخدامه انحصر فقط في رئاسة مجلس الامة».

واعلن الدويسان انه سيصوت في المنافسة على منصب الرئيس لصالح احد «العليين»، مؤكدا ان تصويته بذلك سيكون سريا.

وقال: «عملية الرئاسة ستكون محصورة بين (العليين) وانا سأصوت لـ«علي».

وحض النائب احمد لاري اعضاء مجلس الامة على «التريث في تقديم الاستجوابات وعدم الاستعجال والتركيز على تحقيق الانجازات التشريعية».

واشار لاري الى ان «التوجه الموجود بشأن مرسوم الصوت الواحد هو احالته الى لجنة الشؤون التشريعية، وتكليفها باعداد الرأي القانوني بشأنه».

ودعا النائب خالد الشطي المعارضة الى «وضع ايديها بايدي نواب المجلس المنتخب، من اجل بناء الكويت وتحقيق امال المواطنين»، مجددا تأكيده بأنهم «ماضون في طريق الاصلاحات، رغم العراقيل التي تثار عمدا».

وقال الشطي: «لقد اختاروا مقاطعة الانتخابات، وثبت خطؤهم وفشلهم، ليتهم يفيقون ويتركون المكابرة والعناد»، مستدركا: «تعالوا لنضع ايدينا بايدي بعض ونبني بلدنا».

الديين لـ «الراي»:

واشار اللواء الديين على هامش ملتقى اسبوع النزيل الخليجي الى تقلص اعداد النزلاء في السجن الى ما يقارب (250) نزيلا ووجود أقل من مئة شخص في الابعاد، لافتا الى التغلب على عقبة بقاء المبعد في الابعاد لسنوات، كما كان يحدث سابقا، حيث ان المبعد لا يبقى في الابعاد لاكثر من شهر «ونتعاون مع جهات مثل وزارة العدل لرفع موانع السفر عنه تمهيدا لابعاده».

وبين اللواء الديين ان مشروع تبادل السجناء بين دول مجلس التعاون في جميع القضايا، عدا القضايا السياسية «تم الاتفاق عليه العام الماضي وادرج في الاتفاقية الامنية والتي لا تزال في طور الحصول على الموافقات».

وتطرق اللواء الديين الى قضية الخلوة الشرعية التي أكد أنها رهن بموافقة وزارة الداخلية في حال تم ايجاد المباني والامكانات لتنفيذ هذا المشروع وهي لا تحتاج الى تشريع او موافقة برلمانية على عكس بعض المشاريع التي تحتاج لأي تشريع برلماني مثل مشروع السجون شبه المفتوحة المطبقة بالعالم.

وقال ان الكويت من الدول الموقعة على ميثاق حقوق السجناء وسجونها تحظى باشادات دولية وحقوقية من المنظمات الدولية بفضل اهتمام القيادة الامنية بالبلاد، مشيرا الى ان من شأن انتقاص حقوق السجناء فرض عقوبات دولية على اي دولة لا تلتزم بذلك الميثاق، مؤكدا ان الكويت تعمل من خلال تحرير بعض قوانينها لزيادة الاهتمام بحقوق السجناء من جوانب واعتبارات دينية وانسانية.

وعن نوع ذلك «التحرير للقوانين» قال الديين انه «يشمل انشاء مصانع لتشغيل السجناء واكسابهم صنعة ومردودا ماديا، وكذلك تطبيق السجون شبه المفتوحة من خلال السماح للسجين الذي يحصل على تقييم لجان السجن ووزارة العدل على الخروج صباحا من السجن للعمل والعودة ليلا للمبيت داخل السجن وهو الامر المطبق في كثير من دول العالم».

الشمالي بشّر

ونوه الشمالي الى ان «الحكومة ستعمل جاهدة لإنجاز كل ما يمكن تنفيذه من مشاريع خطة التنمية وغيرها من المشاريع الحيوية بأسرع وقت ممكن. فالامال والاماني المعقودة على السلطتين خلال هذه الفترة كبيرة، ومن اجل تحقيق ذلك صدرت خلال فترة غياب المجلس بعض المراسيم التي نتمنى ان يقرها المجلس الحالي، وهناك بعض التشريعات وتعديل على التشريعات القائمة نأمل تمريرها وانجازها خلال الفترة المقبلة» مؤكداً ان «الحكومة ستعمل بكل جدية امتثالاً لتوجيهات صاحب السمو امير البلاد في تطبيق القانون على الكبير والصغير».

وأكد وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود «ان توجيهات سمو الامير ان نهتم بالشباب ونقدم لهم الرعاية وتوفير كل الاحتياجات والاستفادة من طاقتهم في كل ما يخدم ويحقق مصالح الوطن والمواطنين في الحاضر والمستقبل، وسنضع استراتيجية تحدد اولويات عملنا في المرحلة المقبلة»، مطالباً الجميع بـ«المشاركة باعتبار ان الشباب مسؤولية الجميع ويجب ان نوفر لهم البيئة المناسبة»، مردداً ان «الكويت لن تتقدم كما ذكر سمو الامير الا بالاهتمام بالشباب الذين هم مستقبل البلاد».

واعلنت وزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية وزيرة الدولة لشؤون مجلس الامة الدكتورة رولا دشتي عن اجتماع يضم الحكومة ومكتب المجلس بعد تشكيله «لوضع الاولويات»، مبينة ان «الحكومة ستقدم اولوياتها، وكذلك المجلس، وسيتم الاتفاق على تصورات مشتركة بهدف ارساء التعاون البناء بين السلطتين وتحقيق الانجاز الذي نتطلع اليه».

وقالت دشتي في تصريح للصحافيين في مجلس الأمة: «اننا نتطلع الى التعاون البناء مع النواب في الكثير من القضايا والتشريعات التي كانت احد معوقات خطة التنمية، وسنعمل على اقرار هذه القوانين بالتعاون مع المجلس، وعموما نحن متفائلون».

وذكرت دشتي: «ان هناك تصورات وضعتها الحكومة ولا تقتصر على المسار الاقتصادي، وانما هناك تصورات حول الاصلاحات الاجتماعية والتنموية والتعليمية. لدينا رؤية، ولكن لابد من الاستماع الى النواب، وأن نتحاور معهم بشأن القوانين المعنية».

وبشأن تلويح اكثر من نائب بتقديم استجواب قبل الجلسة الافتتاحية ردت دشتي: «صوت التعاون بارز بشكل كبير بين النواب والحكومة، وعملنا سيكون مبنيا على التعاون».

وبشأن تصويت الحكومة على رئاسة مجلس الامة قالت دشتي: «تصويت الحكومة على المناصب او اللجان البرلمانية لم نتكلم عنه، ولدينا ما يقارب ثلاثة ايام قبل الجلسة الافتتاحية».

وشدد وزير التربية وزير التعليم العالي الدكتور نايف الحجرف على اهمية تطوير المنظومة التعليمية، مبينا ان «نتائج الاختبارات الدولية TIMSS & PIRLS التي كشفت تدني مستوى التحصيل العلمي لدى الطالب الكويتي ستجعل جميع مسؤولي وزارة التربية على المحك».

وأعلن وزير المواصلات وزير الدولة لشؤون الاسكان المهندس سالم الاذينة عن خمسة ملفات لخصخصة بعض القطاعات «نعمل على انجازها عبر مجلس الوزراء، وبالتعاون مع مجلس الامة وهي خصخصة مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية وقطاع الاتصالات والنقل والموانئ والبريد، وهي بمثابة استراتيجية من ضمن خطة التنمية وهدفنا انجازها بسرعة».

وعن المشاريع الجديدة في وزارة المواصلات قال الاذينة انه سيوقع عقدا مع شركتي «سمنز» و«اريكسون» خلال الاسبوعين المقبلين لانجاز مشروع نقل الارقام بين شركات الاتصالات، على ان يبدأ العمل في ابريل المقبل.

أكد وزير الصحة الدكتور محمد الهيفي أنه «ليس ساحرا كي يحل جميع المشاكل التي تعانيها وزارته في يوم وليلة»، ووعد بحل المشكلات خطوة خطوة، مشيرا إلى أن «الإصلاح لن يأتي في يوم وليلة ولا في عدة أشهر».

وأكد الهيفي أنه سيتعامل مع الجميع سواسية، مشيرا إلى أنه سيجتمع مع وكيل الوزارة وقياداتها للاطلاع على كثير من الأمور، مشيرا إلى أن «صراعات المسؤولين في وزارة الصحة طبيعية وهي موجودة في كثير من الوزارات الأخرى، كما هي موجودة بين الإعلاميين والصحافيين أيضا، ولكن من المهم أن نحتوي هذه الصراعات ونحاول إصلاحها»، مؤكدا أن «الجانب الإداري في الوزارة متضخم كما هو في جميع الوزارات والهيئات الأخرى».

وشدد الهيفي على أن «تطوير الأداء الإداري داخل الوزارة سيكون على سلم أولوياته»، مشيرا إلى أن «تطوير الجانب الإداري سيساعد على تطوير الأداء الفني والطبي»، موضحا أنه سيدرس مسألة الملف الالكتروني وتطوير الجوانب الإدارية في جميع مرافق الوزارة.

الكويت تتصدر

إقبالا كثيفا ربما بضعف عدد الذين شاركوا في اليوم الاول، متوقعا ان يصل عدد المشاركين في اليوم الثاني إلى ما بين 12 إلى 13 ألف مشارك.

وأضاف سليمان ان تكرار عملية الاقتراع سواء في الانتخابات البرلمانية أو الرئاسية بجولتيها الأولى والثانية «زادت من خبرة المشرفين على مثل هذه الانتخابات أو الاستفتاءات»، لافتا إلى ان «الأمور تسير بشكل طبيعي وسلس، باستثناء عملية الجدال التي يحدثها أحيانا بعض الراغبين في المشاركة من غير المسجلين ضمن قاعدة البيانات الأخيرة لدى السفارة».

وناشد سليمان غير المسجلين عدم الحضور لمقر الاستفتاء، لأنه لن يسمح لهم بالاستفتاء، «خصوصا وان القانون المصري واضح وصريح في هذا الشأن»، مبينا ان الوزارة ستكون على أهبة الاستعداد لتسجيل الراغبين للمشاركة في أي انتخابات مقبلة.

من جهة أخرى، أوضح بيان لوزارة الخارجية المصرية أن «عدد المقترعين تجاوز في اليوم الأول 20 ألف شخص، واحتلت اللجنة الفرعية بالسفارة المصرية في الكويت رأس القائمة بإجمالي عدد مقترعين بلغ 5832 شخصا، تلتها السفارة في الرياض بنحو 3881 مقترعا، وجدة 3335، والدوحة 2500، وأبو ظبي 1844، ودبي 1390 مقترعا».

وكان المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية المصرية أعلن أمس ان «العمل انتظم في جميع اللجان الفرعية بمختلف سفارات مصر في الخارج، وذلك في 128 سفارة و11 قنصلية، فضلا عن 25 دولة أتيح للمصريين المقيمين فيها إرسال بطاقات اقتراعهم بالبريد في بعثات التمثيل غير المقيم».

ومن المقرر أن تتواصل عملية التصويت حتى الغد، ويبلغ عدد الناخبين الذين يحق لهم الاستفتاء في الخارج 586 ألف ناخب.

«الزراعة» تعلن شروط

أن تحدد فئات الدعم ويصدر بها قرار بناء على أعداد المستحقين لصرف الدعم والميزانية المعتمدة لذلك من رئيس الهيئة.

وحدد القرار عددا من الشروط العامة لصرف الدعم، وهي أن يكون ترخيص الصيد ساري المفعول خلال السنة المالية وفي حيازة المالك الحالي لمدة 60 يوما على الأقل، وأن تكون سفن وقوارب الصيد مستمرة في ممارسة عمليات الصيد في المياه الإقليمية الكويتية طبقا لما هو ثابت في دفاتر وسجلات قطاع الثروة السمكية، وتمنح مهلة مدتها 90 يوما كحد اقصى لتجديد الترخيص المنتهي، تبدأ من تاريخ انتهاء الترخيص حتى يصرف الدعم.

طهران طالبت واشنطن بإطلاق أستاذ جامعي إيراني معتقل

قائد «الباسيج»: من أسوأ المنكرات الوقوف في وجه الولي الفقيه

| طهران - «الراي» |

أكد قائد ميليشيا «الباسيج» في ايران العميد محمد رضا نقدي، ان «من اسوأ المنكرات هي الوقوف بوجه الولي الفقيه (آية الله السيد علي خامنئي)».

وقال ان «المنكرات العقيدية والسياسية والاقتصادية، هي من ضمن المنكرات الرائجة في المجتمع الايراني ولم يتم الالتفات اليها».

وتتهم الاكثرية الاصولية الحاكمة الرئيس محمود احمدي نجاد بالوقوف في وجه القائد الأعلى علي خامنئي، بسبب بعض المواقف والتصريحات، والاهم من ذلك اسناده مناصب رفيعة لقريبين منه، رغم انهم لايحظون بتأييد خامنئي.

وترى هذه الاوساط، ان «نجاد بدأ منذ مطلع عهده الرئاسي الثاني (عام 2009) بالانحراف عن الشعارات الثورية التي نادى بها في حملاته الانتخابية والتي مهدت امامه سبيل الفوز بمنصب الرئاسة»، متهمة اياه «بالتبعية التامة لايحاءات صديقه القديم مدير مكتبه السابق ومستشاره الحالي اسفنديار رحيم مشائي».

الى ذلك، أصدرت وزارة الخارجية الايرانية، امس، بيانا طالبت فيه الادارة الاميركية بالافراج فورا عن الاستاذ الايراني المعتقل في الولايات المتحدة، مجتبى عطاردي، مؤكدة لمناسبة مرور عام على اعتقاله انه «احد الاساتذة المعروفين على الصعيد العالمي في جامعة شريف الصناعية في طهران، و اعتقل من قبل الشرطة الاميركية لأسباب واتهامات واهية».

وحمّل البيان، «مسؤولية رعاية كل حقوق عطاردي وضمان سلامته على عاتق الادارة الاميركية»، واكد انه «نظرا لشخصية عطاردي العلمية العالمية، ووضعه الصحي وبراءته، ينبغي الاخذ في الاعتبار اتخاذ الاجراءات اللازمة للافراج الفوري عنه وعودته الى احضان عائلته والشعب الايراني العظيم».

في المقابل (ا ف ب)، وصل وفد من الوكالة الدولية للطاقة الذرية الى طهران امس، لإجراء جولة جديدة من المفاوضات حول البرنامج النووي الايراني على امل الحصول على ترخيص بالدخول الى موقع بارشين العسكري بعد اشهر من المفاوضات غير المثمرة.

ومن المقرر ان يلتقي الوفد الذي يحقق حول غايات البرنامج النووي الايراني ويرأسه البلجيكي هرمان ناكيرتس، ممثل ايران لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية علي اصغر سلطانية في مقر المنظمة الايرانية للطاقة.

هاردينغ استبق قرار ميردوخ بعزله

استقالة رئيس تحرير «التايمز» تحدث ضجة إعلامية وسياسية

| لندن - من إلياس نصرالله |

أثار تقديم رئيس تحرير صحيفة «التايمز» جيمس هاردينغ، استقالته من منصبه ضجة واسعة في بريطانيا، حيث هناك إجماع على أن الاستقالة هي من ذيول فضيحة التنصت على المكالمات الهاتفية التي تورط فيها العاملون في امبراطورية ميردوخ الإعلامية ونتجت عن تفاعلات هذه الأزمة داخل مؤسسة «نيوز إنترناشونال» التي يملك ميردوخ أكبر حصة من الأسهم فيها والتي ما زالت تصارع للإفلات من المحاسبة بسبب الخروقات القانونية العديدة التي ارتكبها العاملون فيها.

وتزامن إعلان هاردينغ عن استقالته في بيان وزعه على وسائل الإعلام مع الكشف أن التعويض الذي قبضته من المؤسسة ربيكا بروكس، مديرة الأعمال السابقة لميردوخ، الذي أعلن عنه سابقاً لم يكن صحيحاً وأنها قبضت مبلغ 10.82 مليون جنيه استرليني وليست 7 ملايين جنيه، مثلما أعلن سابقاً.

وأحدثت استقالة هاردينغ هزة في الوسطين الإعلامي والسياسي في بريطانيا، خصوصا أن هاردينغ لعب دوراً بارزاً في الحملة الانتخابية التي أوصلت رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون إلى رئاسة الوزراء.

وقال هاردينغ لزملائه في الصحيفة انه قدّم استقالته من منصبه لأنه علم بأن روبرت ميردوخ مشغول في البحث عن رئيس تحرير جديد لـ «التايمز».

لم ينتظر هاردينغ سقوط المقصلة فاستبق قرار ميردوخ وقرر أن يحزم أمتعته وأوراقه ويمضي في نهاية الشهر الجاري، بعد أن قضى في هذه الوظيفة حوالي خمس سنوات متواصلة.

وسارع ميردوخ عقب بلوغه أن هاردينغ قدّم استقالته إلى إصدار بيان، ليل اول من امس، امتدح فيه هاردينغ. وقال عنه انه «كان رئيس تحرير مميزا للتايمز واجتذب مجموعة من العاملين الموهوبين للعمل في الصحيفة وقادها خلال فترة صعبة. إنني أكن له احتراماً شديداً كزميل وصديق، وآمل بكل صدق أن نكون قادرين على العمل معاً مرة أخرى». وذكرت مصادر إعلامية أن جون ويذرو، رئيس تحرير «الصاندي تايمز» منذ 18 عاماً، هو الذي سيتسلم رئاسة تحرير «التايمز». وأضافت أن ميردوخ قد يعرض على هاردينغ منصب في مؤسسة «نيوز كوربوريشن» في الولايات المتحدة، ربما في صحيفة «وول ستريت جورنال»، لكن قيل ان هاردينغ غير مقتنع بالوظائف التي قد تعرض عليه في هذه المؤسسة.

ووفقاً لمصادر إعلامية في لندن يُعتبر هاردينغ من مقربي كاميرون، بل هناك من يقول ان قربه من كاميرون كان السبب في تفكير ميردوخ بعزله، خاصة وأن العلاقة بين ميردوخ وكاميرون تمر بأسواء مراحلها ولم تسلم هي الأخرى نتيجة فضيحة التنصت على المكالمات الهاتفية والتي ما زال الجميع ينتظرون سماع النتائج النهائية للتحقيق الذي أجرته لجنة ليفيسون في الفضيحة والتي قد تستغرق وقتاً طويلاً حتى نهاية العام المقبل. بل هناك من يقول انه منذ أن انفجرت الفضيحة في العام الماضي وطوال فترة انعقاد جلسات التحقيق برئاسة السير ليفيسون التي تم الاستماع فيها لعدد كبير من الشهود الذين أدلوا بمعلومات حساسة من شأنها أن تسيء لميردوخ ومؤسسته، عمل هاردينغ على تغطية أحداث هذه الأزمة وتطوراتها محاولاً الحفاظ على أكبر قدر من الموضوعية وعدم الظهور بأنه منحاز للمؤسسة على حساب الحقيقة وعرض المعلومات في شكل مهني، الأمر الذي أزعج ميردوخ كثيراً. فيبدو أن هموم ميردوخ تجمّعت أو تركزت كلها في كيفية خروج سالماً من الفضيحة ولم يكن ضمن أولوياته الحفاظ على المهنية التي حمل هاردينغ رايتها، ما أدى إلى تصادم الرجلين.

لكن صحيفة «الاندبندنت» اعربت أمس، على موقعها الإلكتروني عن دهشتها من استقالة هاردينغ وذكرت أن «الرجل كان متحمساً للدفاع عن حرية الصحافة خوفاً من الإجراءات التي يقترح ليفيسون اتخاذها ضد وسائل الإعلام». وتابعت أن «هاردينغ بادر الأسبوع الماضي لعقد لقاء لرؤساء تحرير الصحف البريطانية لتدارس الخطوات التي ينبغي اتخاذها قبيل إعلان رئيس الوزراء كاميرون عن التغييرات الجديدة في القوانين التي تحكم عمل وسائل الإعلام». لكنها في تعليق لها على استقالة هاردينغ ذكرت أن «التايمز» نفسها ضبطت متلبسة في محاولة للتنصت على المكالمات الهاتفية، واضطر هاردينغ ذاته لتقديم اعتذار علني عن تجسس الصحيفة على البريد الإلكتروني لضابط في الشرطة.

ولفت الانتباه أمس، ظهور تعليق على موقع الإلكتروني للإعلامي البريطاني الشهير أندرو نيل، رئيس التحرير السابق لصحيفة «الصاندي تايمز» الذي تحوّل إلى نجم تلفزيوني، هاجم فيه هاردينغ وقال انه حوّل «التايمز» أخيراً إلى صحيفة «ليبرالية كثيراً، وانخرط في عملية تبييض سمعة ميردوخ العجوز».

جراء الإصرار على إجراء الانتخابات حسب قانون «غير توافقي»

«ائتلاف القوى اليسارية» الأردنية تحمّل السلطات مسؤولية المأزق

| عمان - «الراي» |

أكدت أحزاب «ائتلاف القوى اليسارية والقومية» الاردنية سعيها الى تجاوز المأزق السياسي الذي انزلقت اليه البلاد جراء اصرار السلطة على اجراء الانتخابات النيابية بالاستناد الى قانون انتخاب غير توافقي و امعانها في تطبيق السياسات الاقتصادية النيوليبرالية التي أسفرت عن وضع البلاد على حافة الانهيار الاقتصادي والافلاس المالي، واستشراء الفساد، واتساع مساحات الفقر.

وحمّلت الاحزاب المنضوية تحت مظلة «الائتلاف» في بيان السلطة وحدها مسؤولية دفع البلاد في اتجاه هذا المأزق.

واكدت ان «السلطة وحدها تتحمل مسؤولية دفع البلد الى هذا المأزق وهي التي يجب ان تتولى مهمة البحث وايجاد حلول بديلة، والعمل على تبديد مناخ الاحتقان والتوتر وايجاد مخارج واقعية آمنة منه».

الا انها اقترحت ان يتم التراجع في هذه المرحلة عن قرارات رفع الدعم عن المشتقات النفطية التي ولدت موجة استياء عارمة بهت في ظلها وانحسر الاهتمام بالانتخابات النيابية التي تقتضي المصلحة الوطنية العليا تأجيلها، وافساح المجال امام خلق مناخات مواتية تضمن المشاركة السياسية الشعبية الواسعة في اختيار مجلس النواب المقبل من خلال التوافق على قانون انتخاب ديموقراطي.

واشارت احزاب الائتلاف، الى استشعارها «المخاطر الجدية المحدقة بمكتسبات الانتفاضات الشعبية في عدد من البلدان العربية الناجمة عن اصرار ممثلي تيار الاسلام السياسي على الاستئثار بالسلطة والاستفراد بها، واقصاء شركائهم في الحراك الثوري الذي نجح في الاطاحة بأنظمة التسلط والاستبداد، خصوصا في تونس ومصر عن ممارسة دورهم الطبيعي في إدارة المرحلة الانتقالية».

واضافت ان «هذه المرحلة لا تحتمل سوى الاتفاق والتوافق عبر الحوار المنتج والبناء بين مختلف المكونات الوطنية للمجتمعات العربية، ولا يجوز لجهة سياسية واحدة أياً كان نفوذها وتأثيرها في المجتمع أن تستأثر بصياغتها واعدادها».

وجددت انحيازها وتمسكها «بقيم الاستنارة ومرتكزات الدولة المدنية الديموقراطية القادرة على ضمان واحترام حقوق كل مواطنيها، بصرف النظر عن انتماءاتهم الطائفية والمذهبية والجهوية والاقليمية»، معربة عن تأييدها «لجماهير الشعب المصري ولقواه الوطنية والديموقراطية المصرية في نضالها ضد نزعات الاستفراد والهيمنة والاقصاء التي بانت في سلوك ومواقف أبرز قادة تيار الاسلام السياسي وانتصارها لحق هذه القوى في المشاركة السياسية وتقرير مصير حاضر بلدها ومستقبله».